

# مطارنا

نسختنا  
لك

العدد الثالث - تشرين ثاني ٢٠١٠

شهرية مجانية متخصصة في شؤون الطيران، السياحة، الاغتراب والأعمال

افتتاح خط جوي جديد لـ الميدل ايست  
الى بروكسل



- لبنان نائباً لرئيس اللجنة القانونية لـ ICAO
- شوق: المطلوب اصداراً سريعاً للهيئة العامة للطيران المدني
- شرف الدين: احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية تخطى الـ 31 مليار دولار
- الحوت: ما دام لبنان بخير فـ «الميدل إيست» بخير
- الجمعية العامة للاتحاد العربي للنقل الجوي توصي بإنشاء سوق عربية موحدة
- السردوك: نعمل على تحسين الخدمات السياحية انطلاقاً من المطار
- الـ TMA انطلاقة جديدة برعاية العريضي

4 ملايين و242 ألفاً و517 راكباً  
استخدموا المطار  
خلال 10 اشهر من 2010



## النائب الأول لحاكم مصرف لبنان الأستاذ رائد شرف الدين: إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية حالياً هو الأعلى في تاريخه



عندما تجالس النائب الأول لحاكم مصرف لبنان الأستاذ رائد شرف الدين لتتحدث معه عن القطاع المصرفي والاضاع المالية والاقتصادية في لبنان، تحار من أين تبدأ، لا لسبب إلا لأنك تجد نفسك طوعاً أمام موسوعة من العلم والثقافة والخبرة، تجعلك تقتنص الفرص طمعاً في طرح المزيد من الاسئلة، علك تستطيع قطف ثمار أجوبة ترضي طموحاتك كاعلامي يحاور رائداً من رواد شباب لبنان الذين استطاعوا أن ينهلوا العلم بحب وشغف ويسبحوا في بحره الواسع الشاسع من دون الخوف من الغوص في اعماق مكوناته لاكتشاف كنوزه التي تنعكس علي الوطن، كل الوطن، خيراً وعطاءً وابداعاً.

ابن بيت عريق هو، تحدر من سلالة الانبياء والاشراف، مما جعله يكتسب في حياته الشخصية والمهنية ما نشأ عليه من خلق رفيع ووطنية صادقة وعلم لا حدود له، رسم له خريطة الطريق نحو المستقبل، فصعد السلم درجة درجة، منطلقاً من القطاع الخاص والعمل في عدة مصارف لبنانية لها مكانتها في القطاع المصرفي، حتى تبوأ مركزه الحالي كنائب اول لحاكم مصرف لبنان من دون ان يغيره المركز او المنصب الذي يتولاه حالياً، لا بل على العكس، كان ذلك دافعاً له الى تحقيق المزيد من الطموحات والتطلعات نحو

تقديم الافضل للوطن ولمصرف لبنان وللقطاع المالي والمصرفي والاقتصادي بشكل عام. وهذا ما دفعنا كاعلاميين الى ان نرسخ الثقة بدور شباب لبنان المثقف، عليهم يساهمون من خلال قدراتهم وثقافتهم وعلمهم في إنقاذ ما يمكن إنقاذه لمصلحة البلد، مبتعدين كل البعد عن المهارات والمشاحنات السياسية والمصالح الضيقة، ايماناً منهم بأن لبنان سيبقى دائماً يحتضن النخبة من شبابه، بعقولهم الراجحة وحكمتهم وخبرتهم المتواصلة في هذه الحياة.

من هنا، فإن اللقاء مع الاستاذ شرف الدين يأخذك نحو البعيد، ونحو آفاق واعده تتطلع اليها كاعلامي متجرد، لكي تعطي الرجل حقه، وبالتالي لكي تكون أجوبته عبر "مطارنا" رداً على سيل الاسئلة التي طرحناها عليه شافية وافية قد تشفي الغليل، وعلى امل ان نكون بدورنا قد نقلنا الى القارئ العزيز صورة واقعية وحية وشفافة عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والمصرفية في بلدنا الحبيب، آمليين ان يبقى مصرف لبنان صمام الامان لليرة اللبنانية، ولأبناء



الوطن جميعاً بكل شرائحه واطيافه ومناطقه من دون استثناء.

**وفي ما يأتي نص الحوار مع الاستاذ شرف الدين:**

**ماذا أنجز مصرف لبنان في العام ٢٠١٠، وماذا يحضر للعام ٢٠١١؟**

ان المؤشرات النقدية والمصرفية الايجابية المحققة لغاية تموز ٢٠١٠ هي خير دليل على استمرار الثقة بالسياسات المتبعة من مصرف لبنان والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية والسيطرة على التضخم. لذا فان مصرف لبنان يبقى مستمراً في سياسة ضبط الفائض من السيولة كلما دعت الحاجة، تاركا في الأسواق ما يكفي لتأمين الحاجات التمويلية للقطاع العام والقطاع الخاص ومُعقماً الفائض منها منعاً للتضخم وتأميناً للانضباط في الأسواق المالية. ويتوقع مصرف لبنان ان يراوح النمو الاقتصادي للبلد ما بين ٧ الى ٨٪ خلال العام ٢٠١٠ والا يتجاوز معدل التضخم نسبة ٤٪. من هنا نلاحظ أن انجازا مهما قد تحقق نتيجة ضبط السيولة من مصرف لبنان، ففي حين أن لبنان حقق نمواً مرتفعاً، وهذا يشكل ضغطاً على نسب التضخم وبالتالي يلزم بالحفاظ على نسب فوائده مستقرة او برفعها، فان الفوائد في لبنان قد انخفضت مما يترد ايجاباً على القطاعين العام والخاص وعلى القدرة الشرائية للمواطن.

من جهة أخرى، يواصل مصرف لبنان حث المصارف على التسليف بالليرة وإصدار المزيد من التعاميم التي توفر تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص عن طريق توسيع دائرة الإعفاءات من الاحتياطي الإلزامي التي شملت مؤخرًا، إضافة الى التسليفات البيئية والتعليمية

والاسكانية والمشاريع الاستثمارية المنطلقة ما بين كانون الثاني ٢٠٠٩ وحزيران ٢٠١١، قروضاً بالليرة اللبنانية للمشاريع الزراعية وقروضاً سكنية تمنح بالليرة اللبنانية للمهجرين وللقضاة.

ومن توجهات مصرف لبنان الأساسية خلال العام ٢٠١٠ العمل على تطوير أنظمة الدفع والتواصل الآلي والالكتروني بين المصارف ومصرف لبنان، بحيث تم إنشاء مديرية متخصصة بأنظمة الدفع. كما أطلق مصرف لبنان تطبيق الهوية المصرفية IBAN التي بدأ استخدامها بصورة الزامية ابتداء من ٢٠١٠/٧/١ مما يهدف الى تسهيل عمليات التحويل المصرفية المحلية والدولية والتعجيل

## إحتياطي العملات الأجنبية تخطى ٣١ مليار دولار يضاف اليه احتياطي الذهب المقدر بأكثر من ١١ مليار دولار

بها ويقلل من الاخطار ويخول لبنان مواكبة التطور في الخارج. بالنسبة الى الفترة المقبلة، فان مصرف لبنان مستمر في تشجيع المزيد من التسليف الى القطاع الخاص من خلال تعاميمه التي تستهدف القطاعات الانتاجية والتعليم والسكن والبيئة. كما ان مصرف لبنان مهتم بموضوع الطاقة ويشدد على وضع استراتيجية للطاقة في لبنان لما لهذا القطاع من تأثير على ميزان المدفوعات وعلى احتياجات لبنان بالعملة الأجنبية كون لبنان يستورد كل حاجاته من الطاقة. وسوف يقوم مصرف



لبنان باصدار تعميم لدعم عملية تمويل وتنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة في لبنان بفاعلية من خلال المصارف التجارية.

من ناحية أخرى، سيشدد مصرف لبنان مطلع العام ٢٠١١ على تطبيق التعاميم المتعلقة بفصل اعمال مصرف الاعمال عن المصرف التجاري، بحيث يلعب مصرف الاعمال او المصرف المتخصص دورا مختلفا عن المصرف التجاري، يرتبط بتقديم خدمات مالية او رسمة المؤسسات في القطاع الخاص علاوة على مساعدة المؤسسات للدخول الى اسواق البورصة. لذا ينظر مصرف لبنان باهتمام إلى اقرار قانون الاسواق المالية من مجلس النواب نظراً الى ما يفضي ذلك الى توفير حركة مالية اوسع محليا، وافادة الاقتصاد من هذا التوجه الذي ينجم عنه خفض مديونية القطاع الخاص واسعار الفائدة، ويؤدي الى توفير فرص عمل جديدة وخفض نسبة البطالة بما يحقق تاليا غاية اجتماعية مطلوبة.

ما هو تقييمكم للسياسات المالية والاقتصادية التي تنفذها الحكومة الحالية، وهل لديكم ملاحظات على هذه السياسة؟

نحن نعتبر ان التحدي الاساسي للبنان هو خفض العجز في الموازنة لأن السوق اليوم تتعايش مع الدين، غير ان عنصر الضعف يكمن في العجز السنوي المتجدد والمتنامي باضطراد من سنة إلى سنة. لذلك، فان أي مقارنة لضبط تنامي الدين العام يجب أن تبدأ بالسيطرة على العجز السنوي في الموازنة عن طريق الإسراع في تطبيق الإصلاحات الحكومية الأساسية والإفادة من السيولة المتوافرة في السوق لتمويل مشاريع اقتصادية

كبرى خصوصا في مجال الطاقة والمياه والبيئة. ان لبنان بحاجة الى تطوير بنيته التحتية وتوسيعها لتكون ركيزة للاستمرار بالنمو المرتفع وخلق فرص عمل تكون مموله من القطاع الخاص. لذلك فان مصرف لبنان يدعو الى الاصلاحات وخصوصا في قطاع الطاقة لأن عجز شركة كهرباء لبنان الذي تتحمله الخزينة يشكل وحده ٣ او ٤% من إجمالي الناتج المحلي، والإصلاح في هذا القطاع هو المدخل إلى خفض العجز السنوي. فالانتهاه من اقرار موازنة العام ٢٠١٠ ثم اقرار موازنة ٢٠١١ سيتيحان للحكومة القيام بتطبيق عدد من الإصلاحات في قطاع الطاقة والكهرباء وفي زيادة النفقات الاستثمارية. وانجاز هذه الاصلاحات سيكون له تأثير ايجابي على النمو والاستثمار وعلى تعزيز الثقة المحلية والأجنبية بالاقتصاد اللبناني.

كيف تقيّمون علاقة المصرف المركزي بالقطاع المصرفي، واستطرادا ما هو تقييمكم لاداء هذا القطاع خلال المرحلة المنصرمة من العام ٢٠١٠؟

ان نجاح السياسات النقدية والمصرفية التي انتهجها مصرف لبنان، اضافة الى تحقيقها الإستقرار النقدي الذي كان عاملا مهما في اجتذاب الاستثمارات وفي تعزيز المدخرات الوطنية، كان ايضا الرافعة الاساسية في تقدم القطاع المصرفي وتطوره وفي تحديث منتجاته وخدماته، وفي تحفيزه على التوسع خارج الحدود، ليكون اليوم أكثر القطاعات المصرفية العربية إنتشارا. ولا شك أن مثل هذه السياسات ما كانت لتنجح لولا علاقات التعاون والثقة المتبادلة بين مصرف لبنان والمؤسسات المصرفية.

ويواصل القطاع المصرفي أداءه المتميز بحيث تخطت الميزانية المجمعة للمصارف (وهي تشمل ميزانية المصارف التجارية ومصارف الأعمال والفروع في الخارج) الـ ١٥٠ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠١٠. أما بالنسبة الى الودائع المصرفية فقد لامست الـ ١٠٩ مليارات دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي الاجمالي، مع تراجع نسبة الدولار في الودائع إلى أقل من ٦٣% بعدما فاقت الـ ٧٧% في بداية العام ٢٠٠٨. وقد ارتفعت التسليفات المصرفية بنسبة ١٦% خلال الأشهر السبعة الاولى من هذا العام لتصل الى نحو ٣٤ مليار دولار وذلك بالرغم من التوجه الانكماشى العالمي في التسليف. اما الاموال الخاصة للمصارف فقد بلغت رقما قياسيا قارب الـ ٩ مليارات دولار.

## مصرف لبنان يحرص على تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي

ويدعم مصرف لبنان دعماً كاملاً التوسع المصرفي خارج الحدود اللبنانية ويواكبه حتى لا تترتب عليه أية مخاطر، مع الاشارة الى ان ٢٠% من موارد المصارف التي تمكنت من الانتشار خارج لبنان تأتي من الخارج. ويؤكد مصرف لبنان ضرورة العمل على تحرير كلي لتوظيفات المصارف الخارجية والحرص على وجود ارتباط بين قدرة المصرف الافرادية على التوسع، والتزامه بالمعايير المحددة في مؤتمر بازل - ٢ مع ما أضاف عليها مصرف لبنان من معايير ترتبط بالسيولة



والتسليف والتوظيف.

هل تتخوفون من الارتفاع غير المسبوق للعقار، وبصورة أوضح هل ترون أن الأسعار التي بلغها هي فقاعة أم تستند الى معطيات ووقائع حقيقية؟ لا يوجد أي تخوف من حصول فقاعة عقارية في لبنان. ان المتاجرة العقارية على أنواعها، محكومة من حيث التمويل بقواعد حددها مصرف لبنان منذ أكثر من عامين، وتقتضي تأمين رأسمال يساوي نسبة ٤٠% من كل مشروع عقاري، وبالتالي فان الاقتراض على أي مشروع عقاري لا يتعدى الـ ٦٠%.

## لبنان يحوز على ثاني أكبر احتياطي من الذهب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ويحتل المركز الثامن عشر عالميا

ان ارتفاع أسعار العقارات في لبنان ناتج فعليا عن طلب حقيقي تقف وراءه عوامل موضوعية، كتصحيح لهذه الأسعار بعد تحسن المناخين السياسي والأمني وزيادة عدد المقيمين في لبنان وتحسن الأوضاع الاقتصادية. كما تأتي معظم الطلبات على شراء العقارات من الخارج، من أفراد الجالية اللبنانية الضخمة المنتشرة في دول عدة عربية واوروبية وفي اميركا وافريقيا وغيرها، ومن زبائن دول الخليج الغنية الذين يجذبهم هذا البلد المتوسطي الصغير. لا تعرف السوق اللبنانية مخاطر استثنائية في عملياتها المتعلقة بالتمويل العقاري

كتلك التي تعصف بعدد من الدول لا سيما الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية وغيرها بتأثير من أزمة الرهونات العقارية، لا بل على العكس فان احصاءات مصرف لبنان للسنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تشير الى تراجع اجمالي الديون المشكوك في تحصيلها من التسليفات لقطاعي البناء والمقاولات من نحو ١٤% في كانون الأول ٢٠٠٩ الى ١١,٤% في حزيران ٢٠١٠.

ويمكن رد أسباب عدم انكشاف لبنان للمخاطر الاستثنائية الراهنة للتمويل العقاري الى العديد من العوامل أهمها: • تأمين الاستقرار في أسعار الصرف وفي معدلات الفوائد مما عزز الاستثمارية في قدرة غالبية المقترضين العقاريين على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه مقرضهم.

• عدم اقتراض أصحاب المشاريع للقيام بأعمال البناء وبالتالي ليسوا مضطرين للمساومة على الأسعار من أجل رد المال ولا يواجهون خطر الافلاس. ان مجمل التسليفات لقطاعي المقاولات والبناء لم يتجاوز الـ ١٥,٦% من مجموع التسليفات لغاية حزيران ٢٠١٠.

• التعاميم التي صدرت عن مصرف لبنان وهدفت الى السيطرة على الظروف المالية المحفزة للمضاربة منها منع المصرف من منح تسليفات عقارية تتجاوز نسبة الـ ٦٠% من قيمة العقار المنوي شراؤه، أو القيمة الحالية للمشروع العقاري قيد الانجاز أو قيمة الضمانة المقدمة تحت طائلة تكبده غرامة مع استثناء خاص بالقروض السكنية، وأيضا حظر تمويل عمليات المضاربة العقارية أو عمليات شراء العقارات ( المبنية أو غير المبنية) بهدف اعادة بيعها وهذا الموجب الأخير

تخضع له أيضا المصارف الاسلامية. • التوازن في قوى العرض والطلب بعد فترة من ارتفاع الأسعار تم فيها التصحيح الجزئي مع أسعار الدول المجاورة. • التزام المصارف في ما خص التمويل العقاري بالضوابط المفروضة لتمويل الأصول الثابتة، ومن أهمها أن يكون التمويل بشكل قروض ذات آجال محددة وأن تكون هناك دراسة للوضع المالي للعميل وتحديد برنامج التسديد وفقا لتدفقاته النقدية.

هل تتوقعون انخفاضات جديدة في اسعار الفوائد في السوق اللبنانية، ومن يحدد مسار الفوائد في لبنان؟

ان الثقة المتزايدة بالقطاع المصرفي اللبناني اضافة الى السيولة المرتفعة التي تدفقت الى لبنان منذ ايلول ٢٠٠٨ وتحول معظمها الى الليرة اللبنانية، والميزانية القوية لمصرف لبنان بالعملات الاجنبية، اضافة الى انخفاض المخاطر ومنح مؤسسات التصنيف الدولية لبنان درجات تافؤلية، ادت جميعها الى انخفاض بنية الفوائد في لبنان خصوصا على الاصدارات الحكومية بالليرة او بالعملات الاجنبية، مما افاد القطاع العام لجهة تقليص كلفة الدين العام كما افاد القطاع الخاص بفتح المجال للاستثمار وتوفير فرص العمل، وكان لذلك مردود على الاقتصاد لجهة خفض كلفة التمويل.

ويدرس مصرف لبنان الخطوات التي يقوم بها، فهدفه الأساسي هو تحقيق الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على الاستقرار في التسليف. فالفوائد في لبنان باتت مستقرة وخاضعة فعلا، بسبب توافر السيولة الكبيرة في القطاع المصرفي

ميادين التربية والثقافة والنقل. يمكن تحقيق ذلك من دون زيادة الدين العام من خلال اشراك القطاع الخاص في نشاطات الدولة. ان مصرف لبنان يشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة وان الفرصة سانحة اليوم للدولة للإفادة من السيولة المتوافرة، بحيث تقدر السيولة الجاهزة للإقراض بأكثر من ١٣ مليار دولار، استخدم جزء منها في تمويل تسهيلات الإقراض السكني وهو جزء بسيط، ويبقى جزء كبير يمكن أن تساهم به المصارف في تمويل المشاريع بطريقة الشراكة أو

## الميدل إيست شركة ناجحة بكل المعايير وذات سمعة إقليمية ودولية مرموقة في علم الطيران

الاستثمار، شرط توافر الأرضية القانونية المناسبة لذلك. وهذه الطريقة يمكن أن توفر المال من دون العودة إلى تكبير حجم الدين العام إلى الناتج المحلي. إن المشاريع التي يمكن للمصارف المساهمة فيها متعددة وأبرزها مشاريع البنية التحتية وهذا من شأنه زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل للشباب اللبناني وتحرير عجلة الاقتصاد. لذلك على الدولة أن تضع لائحة أولويات للمشاريع ذات الانعكاس المباشر على النمو الاقتصادي، وفي طليعتها مشاريع المياه والكهرباء والسدود والطرق والاتصالات.

يؤدي الى النتائج المرجوة لأن الشعب قد يخشى مسألة اضعاف الأصول. تجدر الاشارة الى وجود القانون ٨٦/٤٢ الذي يحظر استعمال الذهب الابنص تشريعي يصدر عن مجلس النواب، ولكن بمعزل عن ذلك لبنان ليس لديه موارد طبيعية، فالذهب له آثار كبيرة على الثقة وأي مشروع لبيع ذهب لبنان سيخلق خوفاً، وهو ركيزة من ركائز البلد اذ يعطي قوة للعملة ويساعد في خفض الفوائد بشكل جيد، ولا مصلحة للبنان ببيع الذهب.

ما هو موقفكم من قطع حساب موازنات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩، وهل ترون أن موازنة ٢٠١٠ تلي ما هو مطلوب على المستويين المالي والاقتصادي؟ ان قرار توزيع الأموال في الموازنة هو من مسؤولية الحكومة، لكن عموماً نحن في مصرف لبنان ندعو الى خفض العجز. من هنا ومع ترك الصلاحيات لكل موقع، فان أي عجز اضافي غير محتسب قد يشكل عبئاً اضافياً على الاستقرار ويؤخر في خفض بنية الفوائد.

كما سبق وذكرنا ان التحدي الكبير للمستقبل هو كيف يمكن للبنان الابقاء على مستوى نمو مرتفع، لذلك نحن بحاجة الى تطوير بنيتنا التحتية والى تطبيق الاصلاحات خصوصا في مجال الطاقة من كهرباء وماء ونفط وغاز من أجل الحد من العجز في الموازنة وخفض الآثار السلبية على ميزان المدفوعات. نحن بحاجة الى مشاريع بيئية للمحافظة على جمال بلدنا وعلى نظافة مياها ومنع التلوث ونكون بذلك قد حافظنا على صحتنا، ونحن أيضا بحاجة الى أمور أخرى في

اللبناني، للعرض والطلب. ومصرف لبنان يترك للأسواق تحديد الفائدة الصحيحة التي تؤدي الى التوازن المطلوب في أسواقنا، علماً أنه يتدخل لامتصاص السيولة الفائضة التي قد تولد المضاربة والتضخم.

ما هي قيمة الاحتياطي الفعلي للمصرف المركزي من العملات الصعبة، وما هي القيمة الحالية لمخزون الذهب اللبناني؟ وهل تؤيدون ما يطرحه البعض بين الحين والآخر عن تسهيل الذهب أو بيعه لسد ديون لبنان؟

ان احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية حالياً هو الأعلى في تاريخه بحيث تخطى الـ ٣١ مليار دولار، يضاف اليه احتياطي الذهب الذي يقدر بأكثر من ١١ مليار دولار بحسب سعر السوق الحالية.

ومن حسن حظ لبنان أن يحوز على ثاني أكبر احتياطي من الذهب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ليحتل بذلك المركز الثامن عشر في العالم.

ان مسألة الدين اللبناني ينبغي أن تحل من خلال النمو الاقتصادي، لذلك يجب علينا أن نبقى على هذه الأساسيات (أي الذهب) مصادرة والمحافظة على قوانا الخارجية، فهذا يساعد في الحفاظ على استقرار الأسعار في البلاد. ويجب ألا ننسى الآثار النفسية الإيجابية الناجمة عن عملية ابقاء الذهب كونه له أهميته في الأوقات العصيبة كوسيلة لتسوية المدفوعات، خصوصا ان كانت العملة تمر بأزمة. فللمحافظة على الذهب تأثير ايجابي لا سيما وأنه يساهم في اقناع المستثمرين بأن الاقتصاد اللبناني يعتمد على هذه الأصول لتخطي الأزمات. وهنا يجب التشديد على أن بيع الذهب قد لا



هل انتم مع عمليات التملك والاستحواذ من غير اللبنانيين لأسهم مصارف لبنانية كما حصل مع بنك الاعتماد اللبناني مؤخرا؟

لا شك ان اداء القطاع المصرفي المتميز بمتانته في مواجهة تداعيات الازمة المالية وكفاءته وقدرته التنافسية وربحيته العالية، جعله جاذبا

## ثمة حاجة الى تطوير البنى التحتية في لبنان وتطبيق الإصلاحات خصوصا في مجالات الطاقة من ماء وكهرباء ونفط وغاز إضافة الى البيئة والتربية والثقافة والنقل

للمستثمرين. الا ان مصرف لبنان حريص على ابعاد المخاطر عن هذا القطاع الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. فان اي عملية تفرغ لأسهم المصارف اللبنانية تخضع لأحكام القانون رقم ٣٠٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣ الذي يرفع اصدار اسهم المصارف اللبنانية والتداول بها. وتنص المادة الرابعة منه على اخضاع الاكتتاب والتداول بأسهم المصارف اللبنانية لترخيص مسبق من المجلس المركزي لمصرف لبنان اذا ادى ذلك الى اكتساب المكتتب او المتفرغ له لأكثر من ٥% من مجموع اسهم المصرف او من حقوق التصويت العائدة لهذه الاسهم، ايهما اكبر. كما يتحقق مصرف لبنان، قبل البت بأي طلب للتفرغ عن الاسهم من اهلية المتفرغ لهم وكفاءته

المادية والادبية.

ما هو جديد استعداد القطاع المصرفي اللبناني لتطبيق معايير بازل III ؟

حسب معايير بازل - ٣ الجديدة، فانه سيتم تضييق مفهوم الأموال الخاصة الأساسية Tier1 ورفع نسبتها من مجموع الأموال الخاصة، إضافة الى فرض تكوين احتياطي لحماية رأس المال خلال الأزمات. الا أن تلك القواعد قد أخذت في الاعتبار أن تتم زيادة رأسمال البنوك ضمن نطاق زمني طويل الأجل، بحيث يسمح للمصارف باعادة ترتيب أوراقها بشكل تدريجي مدروس، من دون أن يشكل ذلك عبئا على حجم السيولة لديها. وتشدد القوانين الجديدة على أنه في حال أخل أحد البنوك بهذه القواعد، فيحق للسلطات المالية أن تمنع البنك من توزيع أرباح على المساهمين أو منح كفاءات مالية لموظفيه، أو حتى أن تخفض رواتبهم. لذا فقد منحت اتفاقية

بازل الجديدة المصارف حتى العام ٢٠١٩ فرصة لتطبيق هذه القواعد كليا، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية العام ٢٠١٣. ومن المقرر أن يبحث زعماء مجموعة العشرين للاقتصاديات الرائدة هذه الإصلاحات خلال قمتهم التي ستعقد في تشرين الثاني.

ولا شك في أن الالتزام بمعايير بازل - ٣ لن يشكل ضغوطا على القطاع المصرفي اللبناني. ان الاقتراحات والتوجيهات المتعلقة بالسيولة والرسمة ونوعيتها ونسبة الأموال الخاصة الأساسية بالنسبة الى مجموع الأموال الخاصة هي أصلا ملحوظة في تعامل مصرف لبنان. وباتت المصارف في لبنان تتمتع بمؤشرات مرتفعة توازي، أو تزيد في بعض النواحي عن المعايير الدولية

المطلوبة. في هذا الاطار، يتجاوز معدل كفاية رأس المال حاليا لدى البنوك العاملة في السوق المحلية الـ ١٢% كما أن لبنان أضاف الى معايير بازل - ٢ عنصر السيولة. ان المصارف اللبنانية ملزمة بالاحتفاظ بمعدلات سيولة مرتفعة وهي تفوق حاليا نسبة الـ ٣٠% من أصل الميزانية المجمعة للمصارف، لكن ذلك لا يفي بوجود ضرورة لتقييم كل مصرف على حدة. كما وأن الـ stress-test الذي ستجريه لجنة الرقابة على المصارف يهدف الى ارساء صورة واضحة عن وضع كل مصرف لاسيما في حال انخفاض السيولة بالليرة اللبنانية بسبب تجديد التحويلات الى العملات الأجنبية، وكذلك عن أي تغيير فجائي في هيكلية الفوائد أو في قيمة المحفظة السيادية، وعن ضرورة فرض مؤونات على قروض القطاع الخاص في حالة الجمود الاقتصادي.

وتجدر الاشارة الى أن لجنة الرقابة على المصارف في لبنان شاركت بشكل فاعل في الورقتين الاستشاريتين حول الملاءة والسيولة اللتين صدرتا عن لجنة بازل الدولية. وتقوم لجنة الرقابة على المصارف باعداد دراسة حول مدى تأثير تطبيق التعديلات المقترحة (خاصة تلك المتعلقة برأس المال) على المصارف اللبنانية ودراسة كل السيناريوهات المحتملة لعناصر احتساب نسبة السيولة، بما يتناسب مع عناصر ميزانيات المصارف اللبنانية.

كم تبلغ الديون المتوجبة على لبنان، ان كانت داخلية او خارجية، وكيف السبيل برأيكم للمساعدة على خفض فوائد الدين، وبالتالي هل بإمكان لبنان سداد



ديونه من خلال ما يتردد عن وجود نفط على سواحه في حال استثمار ذلك عمليا؟

يبلغ حجم الدين العام نحو ٥١ مليار دولار، ٤١٪ منه بالعملة الأجنبية وهو بمعظمه مملوك محليا حتى وان كان بعملة أجنبية. ويشكل هذا الدين حاليا نحو ١٤٨٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه النسبة قد فاقت الـ ١٨٠٪ في العام ٢٠٠٦. ويعود التراجع في هذه النسبة إلى الانخفاض في معدلات الفوائد والى النمو المحقق في حجم الاقتصاد اللبناني. ومن المتوقع استمرار التراجع التدريجي في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل التقدم المستمر في وتيرة النشاط الاقتصادي، وأيضا بسبب التوقعات التضخمية المقبلة واحتمال ارتفاع قيمة الأصول والذهب مما يفضي إلى تراجع المخاطر نتيجة التحسن المتوقع في قيمة موجودات الدولة والبنك المركزي.

ان الدين العام ليس امرا ضاعطا في لبنان لأن حجم الدين الموجود في السوق ليس كل الـ ٥١ مليار دولار، انما هنالك جزء منه إما مع مصرف لبنان أو مع ضمان الودائع أو الضمان الاجتماعي، أو مع الدول التي شاركت في باريس ٢- وباريس ٣، وهو لا يشكل ضغطا على الحكومة، وبالتالي فان مشكلة لبنان الاساسية هي العجز السنوي الذي من المفترض معالجته من خلال التطرق الى اصلاحات معينة كما سبق وذكرنا.

هل أثرت الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي في لبنان، وهل من تداعيات لهذه الأزمة



هوامش مناسبة وتحفيز التحويل من العملات الأجنبية الى الليرة اللبنانية لتجنب مخاطر الاستثمار بأوراق مالية أجنبية مجهولة المخاطر وادارة السيولة بشكل يتلاءم مع اتجاهات السوق.

بالنسبة الى السياسة المصرفية، اعتبر مصرف لبنان أن التعاميم الاحترازية ضرورية لتعزيز القطاع المصرفي، وان حرية السوق واحترام قواعدها لا يتناقضان مع وضع أسس تنظيمية وقائية. وقد أثبت تحييد لبنان وقطاعه المصرفي عن الأزمة المالية العالمية وتردداتها صوابية التدابير الاحترازية العديدة المتخذة خلال السنوات السابقة وأهميتها. من أبرز هذه التدابير الاحترازية مطالبة المصارف بتعزيز كل من رؤوس أموالها وسيولتها ومنعها من الاقراض على الاسهم بأكثر من ٥٠٪ من قيمتها والاقراض لتمويل أي مشروع عقاري بأكثر من ٦٠٪ من قيمته، على

مستقبلا على هذا البلد في حال تفاقمها في الخارج؟

لقد ساعدت السياستان النقدية والمصرفية اللتان انتهجهما مصرف لبنان على مدى سبعة عشر عاما في تجنب البلاد مخاطر العديد من الأزمات المالية والاقتصادية الخارجية وآخرها أزمة الرهونات العقارية الأميركية وتردداتها التي أصابت العديد من المصارف والمؤسسات الأوروبية والآسيوية، وكذلك أسهم البورصات العالمية والخليجية.

هدفت السياسة النقدية التي اعتمدت وما تزال الى تحقيق الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية والسيطرة على التضخم. فهذا الاستقرار أساسي للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتحفيز الاستثمارات الانتاجية وتحسين فرص العمل. ومن أهم التدابير النقدية المتخذة من مصرف لبنان لتحقيق هذا الهدف ابقاء سعر صرف الليرة ضمن



معززة بربحية مرتفعة. وشملت رحلة استعادة الموقع والنمو محطات إعادة الهيكلة الادارية والمالية، وإعادة تكوين الاسطول الجوي، وتوسيع حجم الأعمال مع خفض الانفاق ومعالجة الفائض في اعداد الموظفين.

أما في اطار بيع الشركة للقطاع الخاص، فكان مصرف لبنان قد كلف خلال العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي ايجاد مشتر للشركة لكنها لم تستطع ايجاد الشريك الاستراتيجي ولا الشريك المالي.

ان مصرف لبنان ملتزم عدم الاحتفاظ بملكية الأسهم في "الميدل ايست". وتم الالتزام صراحة في مؤتمر باريس ٣- ضمن التزامات البرنامج الاصلاحى. وكاد مصرف لبنان يشترع في تنفيذ هذا الالتزام من خلال بيع أول نسبة ٢٥% من الأسهم عبر طرحها في البورصة، لكن الأحداث المتتالية سياسيا وأمنيا في لبنان دفعت الى تأخير التنفيذ. ثم جاء انفجار الأزمة المالية الدولية وما أفرزته من تداعيات مؤثرة في الأسواق وأسعار الأصول، لتدفع الى تأجيل اضافي. وهذا ما نصحت به المؤسسات الاستشارية التي أعدت الملف وقامت بتقييم الأصول العائدة للشركة.

هذا الموضوع في غاية الأهمية بالنسبة الينا. نحن نتحدث عن شركة ناجحة بكل المعايير وذات سمعة اقليمية ودولية مرموقة في عالم الطيران. وقد دعمنا بقوة جميع خطوات التطوير والتحديث بما في ذلك تجديد الأسطول وشراء طائرات حديثة.

المالية العالمية مما جعله يكسب ثقة اللبنانيين في الخارج، اضافة الى أن عدد اللبنانيين الذين فقدوا وظائفهم في الخارج نتيجة الأزمة لم يكن كبيرا لأنهم من ذوي الخبرة وهذا ما يفسر عدم انتشار البطالة في صفوف هؤلاء اللبنانيين.

أين يكمن دور مصرف لبنان في دعم الشركة الوطنية طيران الشرق الأوسط MEA بوصفه المساهم الأكبر فيها ويملك ٩٩% من أسهمها، وكيف ترون مستقبل هذه الشركة على صعيد التطوير والتحديث؟

لقد شكلت شركات الطيران الوطنية لمدى عقود مصدراً من مصادر الفخر القومي بحيث تعرف بالناقل حامل العلم. ان هذه الشركات تمثل بلادها أينما ذهبت وهي على ارتباط وثيق بمفهوم السيادة.

في لبنان شكلت انطلاقة "الميدل ايست" حدثاً مهماً، لكن بسبب الأحداث والحرب الأهلية غرقت في الديون التي أدت الى تعثرها، مما استوجب عملية اصلاحية شاملة سنة ١٩٩٨ بمؤازرة مصرف لبنان. بالفعل، اضطر مصرف لبنان الى تملك مؤسسات لأسباب تعود الى مصلحة البلد، باعتبار أن لبنان لا يمكنه الاستمرار من دون شركة طيران. ويبدو جلياً اليوم وأكثر من أي وقت مضى، أن المخرج الوحيد للبنان هو الجو. لذا كانت هناك ضرورة ملحة لتدخل البنك المركزي، ليس باقراض المال فحسب وانما بالتملك.

اما الآن، فقد قطعت شركة طيران الشرق الأوسط شوطاً بعيداً على طريق استعادة موقعها الاقليمي والدولي

أساس أن تحديد مستوى التسليف مقارنة مع قيمة الأصول يحمي الأسواق من التقلبات. كما ونظم مصرف لبنان التعاطي مع المشتقات المالية وأخضعها لترخيص مسبق من المجلس المركزي لمصرف لبنان ومنع المصارف من الاستثمار في الأدوات المالية المرتفعة المخاطر والموثقة برهون عقارية من الدرجة الثانية. كما حظر مصرف لبنان على المصارف اصدار ضمانات على هذه المشتقات مقابل أموالها الخاصة، وعمل في المقابل لارساء فوائد واقعية تمنع البحث عن مردود مرتفع بسبب ارتفاع مخاطره.

إن لبنان لم ولن يتأثر بالأزمة المالية وليس هنالك من مخاوف جديدة في حال تجدد الأزمة في الخارج، كون النموذج النقدي والمصرفي والمالي الذي بُني في السنوات الأخيرة يختلف تماماً عن النموذج الذي ولد الحال السيئة في العالم، وبالتالي فان الاسباب التي ادت الى تراجع في النشاط الاقتصادي وفي حركة التسليف في الخارج غير موجودة في لبنان.

والدليل على ذلك يكمن في الارتفاع القياسي للتدفقات المالية الى لبنان خلال السنتين الماضيتين والتي ما زالت مستمرة، بحيث ان ميزان المدفوعات حقق فائضاً بلغ ٢,٧ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الاولى من العام الحالي. ففي مقابل الانكماش الاقتصادي الحاصل في معظم دول العالم، شهد لبنان انتعاشاً اقتصادياً مما حفز المغتربين على توجيه اموالهم نحو لبنان، وخصوصاً في ظل المناعة الالفاة التي أظهرها القطاع المصرفي حيال تداعيات الأزمة

## نبذة الاستاذ رائد شرف الدين

يشغل رائد شرف الدين، منذ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩، مسؤولية النائب الأول لحاكم مصرف لبنان المركزي، وهو يمثل لبنان كمحافظ مناوب في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجلس محافظي صندوق النقد العربي. يشغل عضوية المجلس المركزي في مصرف لبنان، وفي لجنة السوق المفتوحة ولجنة الاستثمار، كما يتولى رئاسة اللجنة التنظيمية للمصارف الإسلامية. يشرف على المديرية التالية في المصرف: مديرية المعلوماتية، مديرية الإحصاءات والأبحاث الاقتصادية، مديرية العمليات النقدية ومديرية الفروع. يساهم في برنامج إدارة المخاطر المتصلة بالتمويل الإسلامي، كعضو في اللجنة التوجيهية وكرئيس مشارك في اللجنة الاستشارية واللجنة الفنية، كما يرئس المجلس الاستشاري لبرنامج شهادة تأهيل في التمويل الإسلامي. وهو عضو في هيئة التحكيم الخاصة "الجائزة اللبنانية الامتياز". له خبرة واسعة في القطاع المصرفي، إذ شغل على مدى عشرين عاما مناصب رفيعة منها نائب مدير عام ومدير إقليمي في بعض المصارف الكبرى في لبنان (فرنسبنك وبنك بيلوس) وفي الإمارات العربية المتحدة (بنك المشرق في دبي). كما نشط في عدة هيئات إدارية لمنظمات غير حكومية تعنى بالعدالة الاجتماعية والتنمية المحلية والتنمية المؤسسية والبشرية. مارس التعليم الجامعي كأستاذ زائر على مستوى البكالوريوس والماجستير في عدة جامعات في لبنان (بما في ذلك الجامعة الأميركية ببيروت، والجامعة اللبنانية الأميركية، وجامعة الحريري الكندية) حيث حاضر في موضوعات الإدارة الإستراتيجية والقيادة والتغيير الريادي. وشارك أيضا في تدريب موظفين من الدرجات العليا في العديد من الشركات والمؤسسات التربوية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكانت له مداخلات في محافل وطنية ودولية حول قضايا الجودة، وإدارة النزاعات، وبناء السلام، والحوار بين الأديان، وتنمية الأفراد والمجتمعات. حاز على شهادتي البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة.

